

Distr.: Limited
17 February 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالاشتراء)
الدورة السابعة
نيويورك، ٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

تنقيحات محتملة لقانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع
والإنشاءات والخدمات - المسائل الناشئة عن استخدام الاتصالات
الإلكترونية في الاشتراء العمومي
دراسة مقارنة للتجارب العملية في استخدام المزادات (العكسية)
الإلكترونية في الاشتراء العمومي
مذكّرة من الأمانة

[الفصول الأول إلى الثالث (البابان ألف وباء) منشورة في الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.35]

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
		ثالثاً - الإطار والممارسة التنظيميين فيما يتعلق باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الاشتراء العمومي: دراسة مقارنة
٢	٤٧-١	جيم - الجوانب الإجرائية للمزادات العكسية الإلكترونية
٢	٤٧-١	١ - المرحلة السابقة للمناقصة العلنية
٢	٢١-٢	٢ - مرحلة المناقصة العلنية
٨	٣٧-٢٢	٣ - المرحلة اللاحقة للمناقصة العلنية
١٣	٤٧-٣٨	رابعاً - الاستنتاج
١٦	٥٥-٤٨	



ثالثاً- الإطار والممارسة التنظيميين فيما يتعلق باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الاشتراء العمومي: دراسة مقارنة

جيم- الجوانب الإجرائية للمزادات العكسية الإلكترونية

١- يعتمد مدى تنظيم الجوانب الإجرائية للمزادات العكسية الإلكترونية على الصلة القائمة بين هذه المزادات وأساليب الاشتراء الأخرى. وبينما لا يوجد سوى القليل من الفوارق في اللوائح التي تنظم مرحلة المناقصة العلنية، تنظم المرحلتان السابقة واللاحقة بشكل مختلف يعتمد على ما إذا كان المزاد العكسي الإلكتروني يمثل مرحلة إضافية اختيارية في أساليب اشتراء أخرى ("المرحلة الاختيارية") أو أسلوب اشتراء متميزاً "الأسلوب المتميز" (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.35). وفي الحالة الأولى، يُنظم معظم الجوانب الإجرائية السابقة واللاحقة للمزاد العكسي الإلكتروني، مثل توجيه الإشعار بشأن المناقصة العلنية واستبانة الموردين وانتقائهم وعمليات إثبات الأهلية، في سياق طريقة الاشتراء ذات الصلة بصورة عامة، لا في السياق الأضيق للمزاد العكسي الإلكتروني نفسه. فإذا استخدم المزاد العكسي الإلكتروني كأسلوب متميز، بينما تكون بعض قواعد الاشتراء العامة لا تزال سارية المفعول، تكون معظم الجوانب خاضعة للوائح منفصلة وتتناول الأبواب التالية المرحلة السابقة للمنافسة العلنية ومرحلة المناقصة العلنية والمرحلة اللاحقة للمنافسة العلنية، التي تنظمها عموماً أحكام معينة من اللوائح القائمة خاصة بالمزاد العكسي الإلكتروني.

١- المرحلة السابقة للمنافسة العلنية

٢- سواء أكان المزاد العكسي الإلكتروني مرحلة اختيارية أم أسلوباً متميزاً، لا بد من اتخاذ القرار المتعلق باستخدام المزاد العكسي الإلكتروني في إجراءات الاشتراء في مرحلة التخطيط للاشتراء إذ أنها ينبغي أن تتجسد في الإشعار بالاشتراء (انظر الفقرة ٧ أدناه). وفي بعض النظم طُوّرت أداة اتصال حاسوبي مباشر تساعد الجهات المشترية على تقدير ملائمة المزاد العكسي الإلكتروني بالنسبة إلى الاشتراء الفردي.^(١)

٣- وإذا قرّرت الجهة المشترية إجراء المزاد العكسي الإلكتروني، فينبغي: (أ) أن توجه إشعاراً بالمزاد العكسي الإلكتروني مع توفير وثائق الالتماس في نفس الوقت عادة؛ و(ب) أن تحدّد المشاركين المحتملين في المزاد العكسي الإلكتروني وتنتقيهم وتوجه الدعوة إليهم؛ و(ج) أن توضح وثائق الالتماس وأن تساعد مختلف المشاركين المحتملين في تحضيرهم للمزاد العكسي الإلكتروني؛ و(د) أن تقيّم الاقتراحات الأولية للمشاركين المحتملين، و(هـ) أن تتخذ

خطوات أخرى من أجل إجراء المزاد العكسي الإلكتروني (مثل ضمان خدمات طرف ثالث يقدم خدمات المزادات العكسية الإلكترونية).

مقدمو خدمات المزادات العكسية الإلكترونية

٤ - يمكن أن تتولى الجهة المشترية نفسها^(٢) عملية المزاد العكسي الإلكتروني باستخدام برامجيات مرخصة أو أن تستعين بطرف ثالث يقدم خدمات المزادات العكسية الإلكترونية. ويمكن لذلك الطرف الثالث أن يكون شركة خاصة يجري انتقاؤها من خلال عملية منافسة، كما في أستراليا والمملكة المتحدة^(٣) أو وكالة اشتراء مركزية، كما في الولايات المتحدة حيث تُعرض خدمات المزادات العكسية الإلكترونية على وكالات أخرى في الولايات المتحدة.^(٤) ومن المعتاد أن يتقاضى الطرف الثالث مقدم خدمات المزادات العكسية الإلكترونية عمولة لقاء خدماته. ويتباين شكل العمولة الذي يمكن أن يشمل: (أ) نسبة مئوية من سعر المناقصة العلنية الفائزة؛ و(ب) نسبة مئوية مقطوعة يُتفق عليها مسبقاً؛ و(ج) رسم مقطوع. ويمكن دفع العمولة من قبل الجهة المشترية أو مقدم العرض الفائز أو من قبل الجانبين معاً. وتشمل العمولة عادة جميع التكاليف مثل الإعلان والتأمين والرسوم الإدارية وتكاليف وقت الاتصال والتكاليف المتنوعة.

٥ - ويبدو أن البلدان التي جرى استقصاؤها لم تستحدث لائحة محددة بشأن سلوك الطرف الثالث مقدم خدمات المزادات العكسية الإلكترونية، بصرف النظر عن الاشتراط العام بأن على مقدم الخدمات الخارجي أن يضطلع بعملية الاشتراء نيابة عن وكالة حكومية وفقاً لإجراءات الاشتراء وعملياته ومتطلباته السائدة. وفي ولاية قضائية واحدة على الأقل، يحظر صراحة تفويض مقدم خدمات خارجي باتخاذ قرارات هامة من الناحية الاستراتيجية.^(٥) فالمسؤوليات التي يُستعان فيها بمصادر خارجية تكون عادة ذات طابع إجرائي، مثل وضع نظم وإجراءات ضرورية لإجراء المزادات العكسية الإلكترونية وتقديم المساعدة والتدريب إلى الموردّين وضمان أمان وأمن الخيارات الاحتياطية وتوافرها والاحتفاظ بنظم ابلاغ وسجلات إلكترونية^(٦) مناسبة وإدارتها.

٦ - وفي البرازيل، لا يمكن إجراء المزادات العكسية الإلكترونية إلا من جانب منظمي مزادات عكسية^(٧) يكونون موظفين لدى الجهة المشترية وجرى اعتمادهم بعد تدريب خاص.^(٨)

الإشعار بالمزاد العكسي الإلكتروني ومضمونه ووسائل نشره

٧- من المطلوب بصورة عامة أن يبلغ قرار إجراء المزاد العكسي الإلكتروني إلى المشاركين المحتملين في الإشعار بالاشتراء.^(٩) وفي النظم التي تعترف بالمزادات العكسية الإلكترونية كمرحلة اختيارية، تنطبق القواعد العامة المتعلقة بمضمون ووسائل توجيه مثل ذلك الإشعار. وبالإضافة إلى ذلك، وبمقتضى توجيهات الاتحاد الأوروبي، يتعين إدراج البيانات التالية الخاصة بالمزاد العكسي الإلكتروني في المواصفات: (أ) الخصائص التي ستكون قيمتها خاضعة للمزاد العكسي الإلكتروني؛ و(ب) أي حدود بشأن القيم التي يجوز أن تقدّم؛ و(ج) المعلومات التي ستتاح لمقدمي العروض في سياق المزاد العكسي الإلكتروني؛ و(د) المعلومات ذات الصلة المتعلقة بعملية المزاد العكسي الإلكتروني؛ و(هـ) الشروط التي سيتمكن مقدمو العروض من تقديم عروضهم بمقتضاها، ولا سيما الحد الأدنى من الاختلافات؛ و(و) المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالمعدات الإلكترونية المستخدمة والترتيبات والمواصفات التقنية المتعلقة بالاتصال.^(١٠)

٨- وفي النظم التي تعترف بالمزادات العكسية الإلكترونية كأسلوب متميّز، يوجه الإشعار بالمزاد العكسي الإلكتروني عادة من خلال الإنترنت على الموقع الشبكي المخصص للسجل الحكومي المركزي المتعلق بفرص الاشتراء و/أو الجهة المشترية، وكذلك على الموقع الشبكي لأي طرف ثالث يقدّم خدمات المزادات العكسية الإلكترونية.^(١١) وإضافة إلى ذلك، يمكن للموردين المسجلين في سجل مركزي أن يتلقوا إشعاراً بالبريد الإلكتروني.^(١٢) ويتعين أن يتضمن الإشعار بالمزاد العكسي الإلكتروني جميع التفاصيل الضرورية التي تمكّن الأطراف المهتمة من الحكم على ما إذا كانت ستشارك في المناقصة العلنية.^(١٣) أما المعلومات الأساسية التي تدرج عادة في الدعوة إلى تقديم العطاءات فتقدّم عادة، مثل هوية الجهة المشترية وطبيعة الشيء الذي هو موضوع الاشتراء والشروط التعاقدية^(١٤) ومعايير النوعية والأداء.^(١٥) وعندما تكون المشاركة في المزاد العكسي الإلكتروني خاضعة للتسجيل المسبق أو الإثبات المسبق للأهلية، يُذكر ذلك وتوصف المستلزمات الشكلية فضلاً عن الطريقة التي يكون فيها الامتثال لتلك الشكليات مبينا ومصدقا عليه من قبل مقدمي الطلبات. وستُعتمد المعلومات الأكثر تحديداً على مدى تعقّد الاشتراء. وهي تشمل، كحد أدنى: (أ) تاريخ ووقت وطريقة فتح المزاد العكسي الإلكتروني وإنهائه؛ و(ب) عنوان الموقع الشبكي الذي سيجرى عليه المزاد العكسي الإلكتروني والذي سيكون من الممكن منه الوصول إلى قواعد المناقصة العلنية ووثائقها وغيرها من الوثائق ذات الصلة بها؛ و(ج) متطلبات تسجيل مقدمي العروض وإثبات هويتهم عند فتح المزاد العكسي الإلكتروني؛ و(د) الرقم و/أو الاسم الذي

يبين هوية الاشتراء؛ و(□) المتطلبات التقنية كمعدات، تكنولوجيا المعلومات التي ستستخدم في إجراء المزاد العكسي الإلكتروني؛ و(و) معلومات عن الإجراء المتعلق المناقصة العلنية، بما في ذلك نموذج المناقصة العلنية الذي سيتبع وهل ستجرى على مرحلة واحدة فقط أو على عدة مراحل، وعدد المراحل ومدة كل منها في الحالة الأخيرة؛ و(ز) أدنى إضافة بين العروض؛ و(ح) نوع المعلومات التي ستوفر للمشاركين أثناء إجراء المناقصة العلنية.^(١٦)

٩- وتوفر عادة أيضا معلومات أخرى مثل السعر الابتدائي المزاد العكسي الإلكتروني^(١٧) أو معلومات عن الطرف الثالث مقدّم خدمات المزاد العكسي الإلكتروني. وفي البرازيل، يتعين على الجهة المشترية أن تبين أن المناقصة العلنية ستجرى إلكترونيا وأن تقدّم تفاصيل الاتصال بمركز اتصال و/أو مكتب مساعدة واسم منظّم المزاد العكسي المسؤول ومؤهلاته.^(١٨) وفي أستراليا، يوصى بأن يبين الاشعار بأن الجهة المشترية ليست ملزمة بنتائج المزاد العكسي الإلكتروني.

توفير وثائق الالتماس

١٠- في النظم التي تعترف بالمزادات العكسية الإلكترونية كمرحلة اختيارية، تقتضي قواعد الاشتراء العامة توفير وثائق الالتماس. أما في النظم التي تعترف بالمزادات العكسية الإلكترونية كأسلوب متميّز، فتوفر وثائق المناقصة في الوقت الذي يوجه فيه الاشعار بالمزاد العكسي الإلكتروني.^(١٩)

استبانة المشاركين المحتملين وانتقاؤهم

١١- في النظم التي تعترف بالمزادات العكسية الإلكترونية كمرحلة اختيارية، يقوم الموردون بالتسجيل وإثبات أهليتهم للمشاركة في الاشتراء وفقا للطريقة العادية المنطبقة على أسلوب الاشتراء المختار ولا توجد أية متطلبات إضافية لإثبات الأهلية أو التسجيل من أجل المشاركة في المزاد العكسي الإلكتروني على وجه التحديد. ولن يسمح بالمشاركة في المزادات العكسية الإلكترونية^(٢٠) إلا المشاركين الذين قدموا عطاءات مقبولة بعد إجراء تقييم أولي للعطاءات. وبصورة عامة، يقتضي القانون أن يضمن عدد مقدمي العروض المسموح لهم بالمشاركة في المزاد العكسي الإلكتروني المنافسة الفعالة.^(٢١) ومن حيث الممارسة العملية، قد يُطلب من الذين يسمح لهم بالمشاركة في المزاد العكسي الإلكتروني أن يتخذوا خطوات إجرائية إضافية قبل المناقصة العلنية، مثل الحصول على رموز تشفير مأمونة تمكّنهم من الوصول إلى النظام.

١٢- والنظم التي تعترف بالمزادات العكسية الإلكترونية كأسلوب متميّز تقتضي، كحد أدنى، تسجيل المشاركين المحتملين الذي ينطوي، بصورة خاصة، على تخصيص رمز تعريف وكلمة سر تتيحان للمشاركين التسجيل في النظام للمشاركة في المزاد العكسي الإلكتروني. وفي بعض النظم، يشترط الاثبات المسبق للأهلية أيضاً.^(٢٢) وتعطي نظم أخرى الجهة المشترية الخيار في أن تضيف الاثبات المسبق^(٢٣) للأهلية علاوة على التسجيل.

١٣- واشتراط التسجيل وحده موجودة في البرازيل والصين. ففي البرازيل، تكون المزادات العكسية الإلكترونية مفتوحة أمام جميع الموردّين المسجلين في سجل المقاولين/ الموردّين المركزي.^(٢٤) ويتعين على مقدمي العروض المهتمين بمزاد عكسي إلكتروني مُعيّن أن يتسجلوا من أجله عن طريق إبداء اهتمامهم قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ فتحه.^(٢٥) ولا تُقيّم مؤهلات مقدمي العروض في هذه المرحلة^(٢٦) بل بعد مرحلة المناقصة العلنية وفيما يتعلق بالفائز فحسب.^(٢٧) وفي الصين، لا تُفتح المزادات العكسية الإلكترونية إلا لأعضاء نظام المناقصة المحلي للاشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر الذي تحتفظ به مراكز الاشتراء العمومي المحلية.^(٢٨) والعضوية مجانية ومتاحة لجميع مقدمي الطلبات المهتمين لدى إثبات حد أدنى من مجموعة مؤهلات تشمل عادة القدرة والامتثال القانونيين، والمركز الضريبي والائتماني والمالي الجيد، والقدرة على توفير خدمات لاحقة للبيع ذات نوعية جيدة، وحد أدنى من مقدار رأس المال التأسيسي وإمكانية الوصول إلى الإنترنت.^(٢٩) ومتى كان مقدّم العرض عضواً، يستطيع أن يشارك في أي مزاد عكسي إلكتروني يعلن عنه من خلال ذلك النظام دون أي تسجيل أو إثبات مسبق للأهلية إضافيين.

١٤- وفي النمسا، يُتوخى نوعان من المزادات العكسية الإلكترونية: بمشاركة غير محدودية العدد وبمشاركة محدودة العدد.^(٣٠) ويعود القرار المتعلق بعدد مقدمي العروض إلى تقدير الجهة المشترية ولكن يجب أن يكون هناك عشرة مشاركين على الأقل في المناقصات العلنية ذات العدد المحدود من المشاركين. وفي كلا نوعي المزادات العكسية الإلكترونية، يُدعى عدد غير محدود من المشاركين علناً إلى تقديم طلبات للمشاركة في المزاد العكسي الإلكتروني. ويخضع مقدمو الطلبات إلى الاثبات المسبق للأهلية الذي يخضع غرضين اثنين: التأكد من أن مقدمي الطلبات يفون بالحد الأدنى من المتطلبات لتنفيذ العقد، أو القيام، في حالة كان عدد الموردّين المؤهلين يتجاوز العدد الذي تود الجهة المشترية دعوته إلى المناقصة العلنية، بانتقاء الموردّين المؤهلين الذين ينبغي أن يتلقوا تلك الدعوة.^(٣١) وإذا وردت طلبات تزيد على ما قرره الجهة المشترية، فإن عليها أن تختار أفضل مقدمي الطلبات وفقاً لمعايير الانتقاء (التي يتعين أن تكون موضوعية وغير تمييزية وتنشر مسبقاً، كما يجب أن تضع في

الاعتبار المتطلبات الخاصة للشيء موضوع المناقصة العلنية). وإذا ما ورد عدد أقل مما هو متوقع من الطلبات وإذا لم يكن في الإمكان توقع منافسة فعالة، يتعين على الجهة المشترية أن تسحب المزاد العكسي الإلكتروني.^(٣٢)

مشاركة مقدمي عروض أجنب

١٥ - مسألة وصول مقدمي العروض الأجنب إلى المزايدات العكسية الإلكترونية تعالج بصورة عامة بمقتضى المبادئ القائمة حاليا والمتعلقة بالاشتراء العمومي.^(٣٣) بيد أنه لوحظ أن الطريقة التي تنفذ بها نظم المزايدات العكسية الإلكترونية في عدد من البلدان قد يكون فيها تمييز فعلي ضد مقدمي العروض الأجنب. وبصورة خاصة، تعمل نظم المزايدات العكسية الإلكترونية باللغات المحلية ولا توجد صيغ متعددة اللغات تستخدم حاليا (مع أن بعض البلدان تستقصي إمكانية استحداث صيغ متعددة اللغات). وقد تعوق متطلبات التسجيل أيضا مشاركة مقدمي العروض الأجنب في المزايدات العكسية الإلكترونية لأنها كثيرا ما تفرض شروطا محلية.

الدعوة إلى المناقصة العلنية

١٦ - حيث يتعلق الأمر بالاثبات المسبق لأهلية المشاركين في المزاد العكسي الإلكتروني أو بانتقائهم، تُرسل الدعوة إلى المناقصة العلنية إلى الذين جرى الاثبات المسبق لأهليتهم أو انتقاؤهم.^(٣٤) وفي النظم التي تعترف بالمزايدات العكسية الإلكترونية كمرحلة اختيارية، يُدعى جميع مقدمي العطاءات الذين قدموا عطاءات مقبولة إلى المشاركة في المزاد العكسي الإلكتروني.^(٣٥)

١٧ - ووفقا لتوجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة، يتعين أن تتضمن الدعوة جميع المعلومات الملائمة المتعلقة بوصول الموردين بصورة فردية بالمعدات الإلكترونية الجاري استخدامها؛ وتاريخ ووقت بدء المناقصة العلنية الإلكترونية وإقفالها، بما في ذلك عدد المراحل؛ وجدولا زمنيا لكل مرحلة من مراحل المناقصة العلنية؛ والوقت الذي سيسمح بانقضائه بعد تلقي آخر عرض قبل أن تُقفل المناقصة العلنية الإلكترونية. وعندما سيجري إرساء العقد على أساس أكثر العطاءات فائدة من الناحية الاقتصادية، يتعين أن تكون الدعوة مرفقة بنتيجة تقييم كامل لمقدمي العطاءات ذوي الصلة وأن تبين أيضا القاعدة الحسابية التي ستستخدم في المناقصة العلنية لتقرير إعادة الترتيب التلقائي على أساس الأسعار الجديدة و/أو القيم الجديدة المقدمة. وعندما يؤذن بوجود بدائل، يتعين توفير قاعدة منفصلة لكل بديل.^(٣٦)

١٨- وفي النمسا، لا يوجد نص على اشتراطات بشأن مضمون الدعوة. وتتاح معظم المعلومات ذات الصلة بالمزاد العكسي الإلكتروني للمشاركين في مرحلة إعلان الاشعار المناقصة العلنية بحد ذاتها، ولا سيما في قواعد المناقصة العلنية.^(٣٧)

توضيح وتعديل وثائق الالتماس وسحب الالتماس

١٩- في معظم الولايات القضائية، تنطبق قواعد الاشتراء العامة على جميع الأساليب، بما فيها المزادات العكسية الإلكترونية. وفي البرازيل، قد تطلب الأطراف المهمة التوضيح بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر أو بواسطة الهاتف من خلال مراكز الهاتف في أي وقت خلال فترة الاشعار. والتوضيحات التي ترسل إلى أحد الأطراف، تتاح بالتالي إلى جميع الأطراف المهمة دون بيان مصدر طلب التوضيحات. وتسمح اللوائح البرازيلية أيضا للجهة المشتريّة بأن تعدّل وثائق الالتماس خلال فترة الاشعار كما أنه يجوز لها، اعتمادا على توقيت ومضمون التوضيحات، تمديد فترة الاشعار (انظر الفقرة ٢٤ أدناه).

تقييم الاقتراحات الأولية

٢٠- يتوفر الاشتراط المتعلق بتقييم الاقتراحات الأولية في كل من النظم التي تعترف بالمزادات العكسية الإلكترونية كمرحلة اختيارية والنظم التي تعترف بالمزادات العلنية كأسلوب متميّز. وفي البرازيل، يستخدم تقييم الاقتراحات الأولية حصرا لغرض تقرير السعر الابتدائي للمناقصة العلنية. وهو يجري عند بدء المناقصة العلنية عندما يقدم جميع مقدمي العروض المسجلين أسعارهم الأولية. ويُعلن أدنى سعر مقدّم بأنه السعر الابتدائي للمناقصة العلنية.^(٣٨)

التدابير الأخرى السابقة للمناقصة العلنية

٢١- قد يكون من الضروري اتخاذ تدابير أخرى لإعداد المزاد العكسي الإلكتروني ولضمان كون جميع مقدمي العروض قادرين على المشاركة في المزاد العكسي الإلكتروني وذلك، مثلا، من خلال توفير التدريب وإجراء مناقصات علنية صورية.^(٣٩)

٢- مرحلة المناقصة العلنية

٢٢- في مرحلة المناقصة العلنية: (أ) يصل مقدمو العروض المشاركون إلى الموقع عن طريق التسجيل في عنوان المناقصة العلنية المقدم في الاشعار بالمناقصة أو في الدعوة إلى المناقصة،

حسب الاقتضاء، باستخدام كلمة السر المعروفة للهوية والشخصية التي تسمح لهم بالمشاركة في المناقصة العلنية؛ و(ب) يُعلن الشيء الذي يكون موضوع المناقصة العلنية (يُكَمَّل الموقع عادة بوصف الأصناف المراد اشتراؤها)؛ و(ج) تُعلن قواعد المناقصة العلنية (أي وقت الابتداء والمدة والعرض الأدنى وطريقة الإنهاء، الخ)؛ و(د) ترسل الدعوة إلى تقديم العروض إلى جميع مقدمي العروض في نفس الوقت.^(٤٠)

٢٣- وتفاصيل مرحلة المناقصة العلنية غير خاضعة للتنظيم وتُترك للجهة المشترية أو للطرف الثالث مقدّم خدمات المزادات العكسية الإلكترونية. وقد تتباين على أساس حجم الاشتراء وتعقّده. وتنظم اللوائح الموجودة عادة توقيت المناقصة العلنية ومتطلبات تقديم العروض ومدى إفشاء المعلومات خلال عملية المناقصة.

التوقيت

٢٤- يلزم عادة انقضاء حد أدنى من الوقت بين إصدار الاشعار بالمناقصة العلنية أو الدعوة إلى المناقصة العلنية، حسب الظروف، وفتح المناقصة العلنية.^(٤١) ومن الناحية العملية، فإنه كلما زاد تعقّد الاشتراء كلما طال ذلك الوقت عادة.

٢٥- وتوفر اللوائح عادة المرونة للجهات المشترية فيما يتعلق بإقفال المناقصة العلنية. مثال ذلك أنه وفقا لتوجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة، يمكن إقفال المناقصات العلنية بطريقة واحدة أو أكثر: (أ) في التاريخ والوقت المحددين سلفا حسبما أرسل إلى مقدمي العطاءات في الدعوة؛ أو (ب) عندما لا تعود السلطات المتعاقدة تتلقى أسعارا جديدة أو قيما جديدة تفي بالمتطلبات المتعلقة بالحد الأدنى من الاختلافات؛ أو (ج) عندما يكون عدد المراحل المحدد في الدعوة قد اكتمل.^(٤٢) ويضيف القانون النمساوي إلى ذلك إمكانية قيام الجهة المشترية بإنهاء المناقصة العلنية إذا كانت هناك أسباب خطيرة تبرر ذلك بشكل موضوعي ("وقف المناقصة العلنية").^(٤٣) ويمكن تحديد نهاية دورة المناقصة إلكترونيا أو يمكن، كما في البرازيل، أن يعلنها منظّم المناقصة^(٤٤) إذا نُص على ذلك صراحة في الاشعار بالمناقصة. ويسمح النظام البرازيلي لمقدمي العروض أن يتحدّوا الوقت المحدد للمناقصة العلنية ويطلبوا تمديدات لها. بيد أن تلبية ذلك الطلب تعود إلى تقدير منظّم المناقصة العلنية.^(٤٥)

٢٦- ومن الناحية العملية، كلما ازدادت قيمة الاشتراء وازداد تعقّده كلما كانت مدة المزاد العكسي الإلكتروني أطول. ويندر أن تُثقل المزادات العكسية الإلكترونية بعد انتهاء مدة زمنية محددة (تعرف باسم "وقت الإقفال الصارم"). ومن المعتاد أن يمدّد وقت إقفال المزاد العكسي الإلكتروني تلقائيا لفترة زمنية معينة (٥ دقائق مثلا) إذا جرى تلقي أدنى عرض

جديد أو تلقي عرض يغيّر ترتيب أفضل العروض (أحد أفضل ثلاثة عروض ترتيباً عادة) في الدقائق القليلة الأخيرة (قبل وقت الإقفال بدقيقتين مثلاً). وقد تكون تلك التمديدات مستمرة، لفترة زمنية غير محدودة (تعرف باسم "الإقفال المرن غير المحدود المدة") أو تكون محدودة من حيث مقدار الأوقات الإضافية (ثلاثة تمديدات مدة كل منها ٥ دقائق كحد أقصى، مثلاً). وتستمر هذه العملية إلى أن يتوقف تقديم أي عروض أدنى خلال الفترة المحددة السابقة للإقفال. وتوصي بعض المبادئ التوجيهية بالنظر في إمكانية إجراء التمديدات فيما يتعلق بالمشتريات ذات القيمة العالية جدا فحسب، إذ يمكن أن يُرى أن في ذلك ممارسة ضغط لا مبرر له على مقدمي العروض لكي يخفضوا أسعارهم وإلحاق الضرر بمقدمي العروض الذين ربما كانوا قد خصصوا فترة زمنية محددة لحضور المزاد العكسي الإلكتروني.

متطلبات تقديم العروض

٢٧- من الثابت في بعض مجموعات القواعد أن العروض المقدمة بالاتصال الحاسوبي المباشر فقط هي التي تكون مقبولة.^(٤٦) وفي بعض الولايات القضائية يكون هذا الأمر مفهوماً ضمناً في تعريف المزاد العكسي الإلكتروني.^(٤٧) ومن جهة أخرى، يجوز للجهة المشترية أن تسمح بالمشاركة في المزادات العكسية الإلكترونية من خلال توكيلات، كما يحدث مثلاً إذا نشأت مشاكل فنية تمنع بعض المشاركين من المشاركة في المزاد العكسي الإلكتروني، شريطة إطلاع جميع المشاركين على ذلك الخيار مسبقاً وإتاحته لهم على أساس غير تمييزي.^(٤٨)

٢٨- وعندما يكون السعر وحده هو الخاضع للمزاد العكسي الإلكتروني، يُطلب عادة أن تكون قيمة كل عرض أدنى بالضرورة من قيمة آخر عرض سجله النظام. وفي رومانيا، يوجد نص صريح على أن العرض الجديد يلغي العرض الذي سبقه.^(٤٩) وفي البرازيل، فإنه في حالة التعادل بين العروض، لا يولى الاعتبار إلا للعرض الذي سُجل أولاً.

٢٩- وفي النمسا وبولندا، يجري بعد كل دورة عروض استبعاد المشاركين الذين لم يقدموا عروضاً على الإطلاق أو الذين لم يغيروا عروضهم خلال الفترة الإضافية المحددة.^(٥٠) ويتعين على الجهة المشترية أن تضمن إبلاغ المشاركين المستبعدين عن الاستبعاد وأسبابه بدون أي تأخير ومنعهم من مواصلة المشاركة في المناقصة العلنية.^(٥١) وفي البرازيل، لا توجد أحكام تنص على استبعاد مقدمي العروض من قبل منظم المناقصة العلنية ولكن يسمح لمقدمي العروض أن يسحبوا عروضهم في أي وقت وأن يقطعوا الاتصال في أي وقت إذا كانوا غير مهتمين بالاستمرار. ويُسجل وقت قطع الاتصال بصورة آلية ويُنسب ذلك في سجلات المزاد العكسي الإلكتروني.

إفشاء المعلومات أثناء المناقصة العلنية

٣٠- من الخصائص الكامنة في المزاد العكسي الإلكتروني هي أنه يجعل من الممكن توفير المعلومات الجارية عن حالة المناقصة العلنية لمقدمي العروض تلقائياً وفي نفس الوقت الذي تُفتح فيه المناقصة. وقد لوحظ أنه ما لم تنظم خاصية المزادات العكسية الإلكترونية هذه بصورة صحيحة، فستكون مثار قلق، خاصة من وجهة نظر قانون المنافسة.^(٥٢)

٣١- ومعظم اللوائح مرنة فيما يتعلق بمدى الإفشاء. وفي بعض النظم يوجد اشتراط عام يقضي بتزويد مقدمي العروض المشاركين ببعض المعلومات الأساسية عن التقدم المحرز في المناقصة العلنية على أساس متواصل، كالمعلومات التي تتيح لمقدمي العروض التأكد من ترتيبهم النسبي الحالي،^(٥٣) وعدد مقدمي العروض المشاركين في الإجراء^(٥٤) والوقت المتبقي للمزاد العكسي. وبغية تحديد الترتيب النسبي، تقتضي بعض النظم الإفشاء الآتي عن أدنى سعر يُراد عرضه^(٥٥) بينما يجري، في نظم أخرى، إفشاء الترتيب فحسب وليس الأسعار.^(٥٦) بيد أنه يجري في نظم أخرى، مثل فرنسا، إبلاغ المشاركين بمستوى عروض المشاركين الآخرين.^(٥٧) وبمقتضى توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة والقانون النمساوي، يجوز إفشاء المعلومات عن الأسعار أو القيم المقدمة إذا كانت المواصفات أو قواعد المناقصات العلنية، حسب الاقتضاء، تنص على إفشاء تلك المعلومات.^(٥٨) ومن حيث الممارسة العملية، لا يعطى المشاركون أحياناً معلومات عن ترتيبهم فحسب بل أيضاً عن المدى الذي يجب أن يصل إليه التحسين في عطائهم لكي يفوزوا بالعقد (وهو ما قد يكون موضع قلق نظراً إلى قواعد الاشتراء المنطبقة عموماً).

٣٢- وهناك سمة مميزة لنظام المزادات العكسية الإلكترونية البرازيلي وهي إمكانية قيام منظم المزاد العكسي بالاتصال بمقدمي العروض من خلال غرفة "الدردشة"، وهي أداة تستخدم لتوضيح التفاهم بين منظم المزاد العكسي والموردين بشأن مسائل تتصل بالمناقصة أثناء المزاد العكسي الإلكتروني، مثل شروط وثائق المناقصة والمواصفات وحالات التعليق والتمديدات والعروض المنخفضة انخفاضاً غير طبيعي. ويستطيع أي طرف أن يبدأ الدردشة. وتكون جميع الاتصالات عبر غرفة الدردشة مرئية من قبل جميع المشاركين في المناقصة العلنية. ولا تكون الدردشة متاحة إلا للتفاعل بين منظم المزاد العكسي وموردين منفردين وليس للموردين فيما بينهم. ولا توجد في البرازيل لوائح تعالج استخدام غرفة الدردشة التي تعمل بإحدى تطبيقات "COMPRASNET".^(٥٩)

٣٣- ومن الممارسات العامة التي كثيرا ما يقتضيها القانون، أن لا تفشى هوية مقدمي عروض معينة في مرحلة المناقصة العلنية لمقدمي عروض آخرين.^(٦٠) وفي بعض النظم، لا تفشى الهوية للجهة المشترية.^(٦١) ومن المعتاد أن تطبق متطلبات الغُفول إلى حين إقفال المزاد العكسي الإلكتروني^(٦٢) وتُكفل من خلال وسائل محوسبة أو آلية. وفي بعض النظم تجري المحافظة على غُفول هوية مقدمي العروض أيضا بعد المناقصة العلنية.^(٦٣)

تعليق المناقصات العلنية

٣٤- في معظم البلدان التي أجريت فيها استقصاءات، لم يتم العثور على قواعد محددة تنظم تعليق المزادات العكسية الإلكترونية. وعلى العموم، يجوز أن تطبق أحكام قانون الاشتراء السارية المفعول بحيث يمكن، مثلا، أن تأمر المحكمة أو سلطة الرقابة بالتعليق. ومن الممارسات الجارية في بلدان عديدة، تحتفظ الجهات المشترية بمرونة واسعة النطاق لتعليق إجراءات المزاد العكسي وتحديد الإطار الزمني للتعليق.

٣٥- وهناك بلد واحد على الأقل، هو البرازيل، يعالج المسألة على وجه التحديد في سياق المزادات العكسية الإلكترونية. وتعود الأسباب المعتادة لتعليق المزاد العكسي إلى أعطال في النظم أو الاتصالات. وإذا ما انفصل منظم المزاد العكسي الإلكتروني عن النظام، يبقى في استطاعة مقدمي العروض الاتصال بالنظام مدة تصل إلى ١٠ دقائق. ويعود منظم المزاد العكسي إلى جلسة المناقصة عندما يكون في إمكانه القيام بذلك، دون المساس بالعروض التي قدّمت خلال الوقت الذي كان فيه منظم المزاد العكسي منفصلا عن النظام. بيد أنه إذا بقي منظم المزاد العكسي منفصلا مدة تزيد على ١٠ دقائق، يعلّق المزاد العكسي الإلكتروني ويستأنف في التاريخ والوقت الذي يبلغ منظم المزاد العكسي المشاركين به من خلال موقع "COMPRASNET".^(٦٤) وانفصال مقدم عروض لا يؤدي بالضرورة إلى تعليق العملية. أما إذا حدث الانفصال من خلال خطأ من الجهة المشترية أو من النظام الحكومي، جاز لمقدم العرض التماس تعليق العملية أو إلغاؤها أو طلب تعويضات من الحكومة. وإذا تسبّب الانفصال طرف ثالث، بما فيه مقدم خدمات الانترنت لمقدم العرض نفسه، استطاع مقدم العرض التماس تعويض فقط. وفي حالة الانفصال، يجوز لمقدمي العروض الاتصال (مجانا) بمركز الاتصال و/أو مكتب مساعدة يعمل طوال فترة عملية المناقصة للابلاغ عن الوضع. ويجوز لمنظم المزاد العكسي أن يعلّق المزاد العكسي الإلكتروني إلى حين إعادة الاتصال مع جميع الأطراف المهتمة أو يجوز له، إذا انقضت مدة تزيد على ١٠ دقائق، أن يؤجل العملية ويحدد تاريخا و/أو وقتا جديدا لاستئناف المزاد العكسي الإلكتروني.

٣٦- ويسمح النظام البرازيلي بالتعليق لأسباب أخرى. ويمكن لقرارات التعليق أن تتخذ من قبل منظمي المزايدات العكسية إما بمبادرة منهم أو بناء على طلب مقدمي العروض. مثال ذلك أن حالات التعليق المؤقت يجوز أن يطلبها المشاركون وأن يمنحها منظّم المزايد العكسي لأعطاء مقدمي العروض وقتاً لإعادة التفكير في عروضهم. وتتجسد حالات التعليق والمبررات تلقائياً في سجلات المزايد العكسي الإلكتروني. وعلى الأخص، فإن الشكاوى التي يقدمها مقدمو العروض أثناء المناقصة العلنية (يسمح النظام بتقديم تلك الشكاوى بالاتصال الحاسوبي المباشر من خلال خدمات بريد إلكتروني معينة متاحة على الموقع الشبكي) لا تؤدي إلى تعليق المزايد العكسي الإلكتروني مع أنه يجب على منظّم المزايد العكسي أن يعالجها قبل إقفال المزايد العكسي.

حفظ السجلات

٣٧- في معظم البلدان التي أجريت دراسات استقصائية عنها، تبين أن القواعد المنطبقة عموماً على حفظ الوثائق ذات الصلة بالاشتراء تنطبق أيضاً في سياق المزايد العكسي الإلكتروني.^(٦٥) وفي نظم أخرى، يوجد اشتراط أكثر تحديداً بشأن تسجيل سير المزايد العكسي الإلكتروني وأي تحويلات للبيانات أجريت بشأنه وجميع تلك التحويلات.^(٦٦) وفي البرازيل، يكوّن النظام COMPRASNET تلقائياً جميع إجراءات المزايدات العكسية الإلكترونية على شكل سجلات للإجراءات التي توقّع إلكترونياً من قبل منظّم المزايد العكسي ومساعديه وتنشر على موقع COMPRASNET الشبكي في نهاية الجلسة. وتكوّن أيضاً خلاصة وترسل تلقائياً إلى الجريدة الرسمية الموجودة في شكل ورقي وشكل إلكتروني من أجل نشرها في اليوم التالي. وتقوم المنظمة المشتريّة عادة بنشر خلاصة النتائج على موقعها الشبكي.^(٦٧)

٣- المرحلة اللاحقة للمناقصة العلنية

٣٨- في المرحلة اللاحقة للمناقصة العلنية، يتم اختيار الفائز وإرساء العقد. وفي تلك المرحلة، قد يترتب على الجهة المشتريّة أيضاً أن تعالج الشكاوى والطعون التي يقدمها مقدمو العروض المغبونون. وبعض النظم تفرض واجبات خاصة على الجهة المشتريّة فيما يتعلق برصد نظم المزايدات العكسية الإلكترونية.

انتقاء الفائز

٣٩- عندما تستخدم المناقصات العلنية وفقا للنموذجين ١ و ٢ (انظر الفقرة ٣٣ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.35) ينبغي أن يُعرف مقدّم العرض الفائز في نهاية المناقصة بأنه هو عادة مقدّم أدنى عرض. أما في المناقصات العلنية وفقا للنموذج ٣ فلا يُعرف مقدّم العرض الفائز إلا بعد إجراء تقييم كامل للمعايير القابلة للمناقصة والمعايير غير القابلة للمناقصة.

٤٠- بيد أنه حتى في المناقصات العلنية التي تجري وفقا للنموذجين ١ و ٢، قد تكون هناك حالات لا يكون فيها العرض الأدنى هو الفائز بالضرورة. وتسمح بعض النظم أن يبيّن الإشعار المتعلق بالمزاد العكسي الإلكتروني أو أحكام وشروط المناقصات العلنية أن القرار النهائي بقبول العرض يعود إلى الجهة المشترية، مما يسمح لها بالتأكد مما إذا كان المنتج يفي بالمعايير المطلوبة ومما إذا كان المورد قادرا على أن يستمر في التوريد (انظر الفقرة ٩ أعلاه). وفي البرازيل، يجوز تجريد مقدّم أدنى عرض من الأهلية أثناء تقييم مؤهلاته الذي يجري بعد المناقصة العلنية.^(٦٨) وفي الصين، يمكن للجهة المشترية أن تعتبر أدنى عرض غير صالح إذا كان، مثلا، أعلى من سعر السوق أو منخفضا انخفاضاً غير طبيعي أو إذا كان مقدّم العرض الفائز قد أساء التصرف أثناء عملية المناقصة أو التسجيل.^(٦٩) وفي حالة التعادل على الأخص، يفوز مقدّم العرض الأعلى موثوقية.^(٧٠) وتنص بعض اللوائح الخاصة بالمزادات العكسية الإلكترونية صراحة على الحق في رفض جميع العروض في نهاية المزادات العكسية الإلكترونية.^(٧١)

٤١- وتسمح اللوائح الحالية للجهة المشترية عادة بأن تقبل ثاني أفضل عرض إذا رفضت أدنى عرض لأسباب مشروعة، شريطة أن يكشف عن تلك الإمكانية مسبقا إلى مقدمي العروض.^(٧٢) بيد أنه في نظم أخرى، إذا اعتبر أدنى عرض غير صالح، يتعين على الجهة المشترية أن تعيد إجراء المزاد العكسي الإلكتروني أو أن تعتمد أساليب اشتراء أخرى.^(٧٣)

٤٢- وفي معظم الولايات القضائية تكون العروض ملزمة لمقدميها^(٧٤) ويمكن لسحب العرض أن يخضع لمصادرة ضمان العرض، إن وجد. بيد أنه في الولايات المتحدة، يسمح لمقدمي العروض بتقديم عروض أسعار (بدلا من العروض الإجمالية) التي لا تعتبر عروضاً ملزمة بمقتضى قانون الولايات المتحدة إلى أن يوجه الجهة المشترية طلب الشراء ويقبله مقدّم العرض.

إعلان الفائز

- ٤٣ - في بعض النظم، يقتضي القانون أن يُرسل اسم مقدّم العرض الفائز فوراً بعد انتهاء المناقصة العلنية إلى العنوان الموجود على شبكة الانترنت المحدّد في قواعد المناقصة.^(٧٥) وفي نظم أخرى، لا تقتضي اللوائح الإصدار الفوري لنتائج المزاد العكسي الإلكتروني. وتوصي اللوائح في مقاطعة واحدة على الأقل في الصين بأن يتم ذلك في اليوم التالي لتاريخ الإقبال.^(٧٦)
- ٤٤ - وتنظم بعض النظم بالتحديد مضمون الاشعار المتعلق بالعرض الفائز، بما في ذلك هوية مقدّم العرض الفائز والبيانات المتعلقة به وسعر العرض الفائز^(٧٧) ومكان النشر (مثلاً، على الموقع الشبكي المحدّد في الاشعار بالمناقصة العلنية).^(٧٨)

إرساء العقود

- ٤٥ - تنص توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة على أن تُرسى العقود بعد إقبال المزاد العكسي الإلكتروني على أساس نتائج المناقصة العلنية الإلكترونية.^(٧٩) ولا تحدد التوجيهات الوقت الذي ينبغي أن يتم فيه إرساء العقد بصورة محددة. وقد يكون هذا خاضعاً للأحكام المنظمة لآلية إعادة النظر والطعن. وفي النمسا، يجب عدم إرساء العقد إلا بعد مضي ثلاثة أيام عمل من تاريخ الاشعار بإرساء العقد وإلا كان لاغياً وباطلاً.^(٨٠) ويوجه الاشعار بإرساء العقد بدوره إلى مقدمي العطاءات في نفس الوقت ودون تأخير وباستخدام الخدمات الإلكترونية أو الفاكس.^(٨١) وفي الصين، وبينما يتعين تحديد وقت إرساء العقد في وثائق الالتماس،^(٨٢) توصي اللوائح في بعض المقاطعات على أن يجري هذا بعد ثلاثة أيام من نشر الاشعار بالمناقصة العلنية.^(٨٣)

إعادة النظر

- ٤٦ - تطبّق آلية عامة لإعادة النظر على جميع المزايدات العكسية الإلكترونية في معظم الولايات القضائية. وتوجد في النمسا لوائح مفصلة عن الطعون في سياق المزاد العكسي الإلكتروني. ويجوز الطعن بقرارات الجهة المشترية التالية: الدعوة (خلال ٧ أيام) والاستبعاد من المشاركة (خلال ٣ أيام) وانتقاء المشاركين في المناقصات العلنية ذات العدد المحدود من المشاركين (خلال ٣ أيام من تاريخ الاشعار بالانتقاء) وقرار الإرساء (خلال ٣ أيام من تاريخ الاشعار بإرساء العقد).^(٨٤) ويسمح القانون لمقدمي العطاءات الفاشلين بأن يطلبوا معلومات عن أسباب عدم فوز عطائهم وكذلك عن مزايا العطاء الفائز فور نشر اسم مقدّم العطاء الفائز. ويفرض على الجهة المشترية أن تقوم بعد تلقي الطلب مباشرة وقبل يوم واحد

على الأقل من انتهاء فترة الانتظار، ابلاغ مقدّم العطاء الفاشل بقيمة العقد الذي جرى إرساله وخصائص ومزايا العطاء الفائز. وتعفى الجهة المشتريّة من ذلك الالتزام إذا كان إفشاء تلك المعلومات سيلحق الضرر بالمصلحة العامة أو بالمصالح التجارية المشروعة لأي شركة أو بالمنافسة الحرة والعادلة.^(٨٥)

٤٧- ويسمح بلد واحد على الأقل، هو الولايات المتحدة، بإعادة فتح المناقصة بعد إقفال المزاد العكسي الإلكتروني استناداً إلى احتجاج. ففي قرار اتخذ عام ٢٠٠١ بشأن شركة "Royal Hawaiian Movers, Inc."، على سبيل المثال، قرّر مكتب المساءلة الحكومي أن في استطاعة الوكالة المشتريّة بالفعل أن تعيد فتح باب المنافسة بعد أن يكون المزاد العكسي الإلكتروني قد أُقفِل، وذلك من أجل قبول اقتراحات أسعار منقحة لتصحيح غموض في الالتماس كان قد احتج عليه أحد مقدمي العروض إلى الوكالة.^(٨٦) وقد لخص مكتب المساءلة الحكومي قراره بما يلي:

"بصرف النظر عن وجود نص في طلب الاقتراحات يقضي بأنه لا يمكن إجراء تنقيحات للأسعار إلا أثناء المزاد العكسي، قررت الوكالة لسبب معقول أن تطلب اقتراحات أسعار منقحة بعد انتهاء المناقصة العلنية استجابة لاحتجاج على مستوى الوكالة بأن التماس العروض كان غامضاً فيما يتعلق بالوقت الذي تنتهي فيه المناقصة، ورأت الوكالة على نحو معقول أن مقدمي العروض ربما كانوا قد ضلّوا."

رابعاً - الاستنتاج

٤٨- تدل الدراسات التجريبية على أن المزادات العكسية الإلكترونية تُستخدم حالياً في الاشتراء العمومي في بعض البلدان ويُنظر في استحداثها في بلدان أخرى. وعلى ضوء الخبرة المكتسبة والمبادرات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والدولي، يبدو أن من المرجح أن يحظى أسلوب الاشتراء هذا بالقبول باعتباره أسلوباً مناسباً للاشتراء العمومي. ويبدو أن توافقاً في الآراء يبرز على الصعيد الدولي بأن المزادات العكسية الإلكترونية، إذا استخدمت استخداماً صحيحاً، تحقق وفورات كبيرة للحكومات دون أن تقوّض، بل بأن تعزز بدلاً من ذلك، أغراض الاشتراء المتمثلة في الاقتصاد والكفاءة في الاشتراء والشفافية والمعاملة المنصفة والعادلة لجميع الموردين والنزاهة والانصاف وثقة الناس بعملية الاشتراء.

٤٩- وقد لوحظ أن عدم وجود لوائح أو عدم وجود لوائح كافية في بعض البلدان التي استُحدثت فيها المزادات العكسية الإلكترونية منع بعض الجهات المشترية من استخدامها. أما المسائل التي ينبغي أن تتناولها تلك اللوائح، ولكن دون الإفراط في تنظيم الموضوع، فتشتمل على: (أ) متى ولأي نوع من البضائع والخدمات يكون استخدام المزايدة العكسية الإلكتروني مناسباً ومتى يكون غير مناسب؛ و(ب) كيف يُمنع الإفراط في استخدام المزادات العكسية الإلكترونية؛ و(ج) ما هي التدابير الوقائية التي يجب وضعها موضع التنفيذ للتخفيف من المخاطر الناشئة عن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية. ومع أنه يتعين أن يجري تناول معظم جوانب المزادات العكسية الإلكترونية في قوانين ولوائح الاشتراء، فإن استحداث أسلوب الاشتراء الإلكتروني هذا في مجال الاشتراء العمومي قد يجعل من الضروري إدخال تعديلات على فروع القانون ذات الصلة الأخرى، مثل قانون المنافسة والإدارة العمومية.

٥٠- ولا يتناول القانون النموذجي صراحة المزادات العكسية الإلكترونية كما أن هناك بعض الأحكام التي تمنعها فعلياً. مثال ذلك أن إدخال تغييرات جوهرية على العطاءات بعد تقديمها، بما في ذلك سعرها، وإفشاء المعلومات الواردة في العطاء محظوران (المادة ٣٤ (١) (أ) و(٨)). والحكم الذي يعطي الحق في تقديم عطاء خطي في م ظروف مختوم يمنع المزايدة العكسية الإلكتروني إذا كان المورد لا يوافق على استخدام هذا الأسلوب (المادة ٣٠ (٥)).

٥١- وهكذا، قد يود الفريق العامل أن يقرر: (أ) ما إذا كان ينبغي إدماج المزادات العكسية الإلكترونية في القانون النموذجي بصورة مطلقة؛ و(ب) إذا كان الأمر كذلك، ما هو النهج الذي ينبغي اتبعه إزاء ما إذا كانت المزادات العكسية الإلكترونية ينبغي أن تكون أسلوب اشتراء متميز أو مرحلة اختيارية في أساليب الاشتراء القائمة حالياً؛ و(ج) ما هو مضمون تلك اللوائح.

٥٢- والمزايا الرئيسية المحتملة لنهج الأسلوب المتميز هي: (أ) يتجنب أن تدرج في الأحكام العامة المتعلقة بأساليب الاشتراء الأخرى ذات الصلة أي تعديلات تأخذ في الاعتبار استخدام المزادات العكسية الإلكترونية، مما قد يجعل تلك الأحكام شديدة التعقيد؛ و(ب) يتيح للحكومات أن تضع قيوداً على الأسباب المتعلقة باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية (مثلاً، قد تكون المزادات العكسية الإلكترونية غير مناسبة في المناقصة المفتوحة). أما الحجج الرئيسية المؤيدة لنهج المرحلة الاختيارية فهي: (أ) المرونة، إذ يمكن أن يُستخدم المزايدة العكسي الإلكتروني في أكثر من أسلوب اشتراء واحد (مثلاً، المناقصة المفتوحة والمناقصة المحدودة والمناقصة على مرحلتين)؛ و(ب) لا يتعين صوغ لوائح جديدة إلا لجوانب إجراءات

المزادات العكسية الإلكترونية المختلفة عن القواعد والإجراءات العادية، ذلك أنه سيستمر انطباق الجوانب العامة لمنهجية الاشتراء.

٥٣- وسيعتمد اختيار النهج، إلى حد كبير، على رأي الفريق العامل بشأن أي أنواع من المشتريات ستكون صالحة للاشتراء باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية. ويمكن للقرارات المترتبة على ذلك أن تشمل أيضا: (أ) نطاق المناقصة العلنية (أي ما هي المتغيرات التي يمكن أن يحكمها المزاد العكسي الإلكتروني، هل هو السعر وحده، كما في البرازيل، أم المعايير غير السعرية بالإضافة إلى ذلك، كما في الاتحاد الأوروبي) ومعايير التقييم والإرساء؛ و(ب) نموذج المناقصة العلنية (١ و ٢ و/أو ٣)؛ و(ج) المعطيات التي تحول دون الإفراط في استخدام المزادات العكسية الإلكترونية؛ و(د) إذا ما اعتمد الفريق العامل نهج المرحلة الاختيارية، في أي أسلوب اشتراء ينبغي توخي مرحلة المزاد العكسي الإلكتروني وما إذا كان ينبغي بالضرورة أن تكون هي المرحلة النهائية.

٥٤- وبغض النظر عن النهج المفضل، من الضروري أن تكون الأحكام الخاصة بالمزادات العكسية الإلكترونية في القانون النموذجي متسقة مع مبادئ وأهداف القانون النموذجي وأن تكون، إذا ما اختير نهج المرحلة الاختيارية، متسقة مع القواعد التي تحكم أسلوب الاشتراء ذا الصلة (مثلا، من حيث درجة الشفافية، ومتطلبات الاعلان).

٥٥- وستؤدي الأجوبة عن الأسئلة السياسية التي أثيرت في الفقرات الواردة أعلاه إلى تقرير الاتجاه الذي سيتخذه عمل الفريق العامل في المستقبل فيما يتعلق بالموضوع وفيما يتعلق بالقانون النموذجي ودليل تشريعه بصورة عامة. وسينبثق مدى تنظيم معظم الجوانب الإجرائية من النهج الذي سيجري اختياره. ومع ذلك، يمكن أن يُتوقع أن تكون جوانب مرحلة المناقصة العلنية جديرة بالتناول، بغض النظر عن الخيار المختار، وأن تتضمن: (أ) نوع ومدى إفشاء المعلومات خلال مرحلة المناقصة العلنية؛ و(ب) طابع العروض الملزم أو غير الملزم لمقدمي العروض؛ و(ج) الظروف التي سيؤذن فيها لمقدمي العروض بأن يسحبوا عروضهم أو ينسحبوا أنفسهم من المزاد العكسي الإلكتروني؛ و(د) حق الجهة المشتريّة في استبعاد مقدمي عروض من المزاد العكسي الإلكتروني خلال عملية المناقصة؛ و(هـ) التزام الجهة المشتريّة بقبول أدنى عرض؛ و(و) الأسباب التي يمكن تبريرها لتعليق المزادات العكسية الإلكترونية؛ و(ز) مستوى حماية مقدمي العروض المغبونين؛ و(ح) الحاجة إلى حفظ السجلات ومداه في سياق المزادات العكسية الإلكترونية على وجه التحديد. أما المسائل الأخرى التي قد تحتاج إلى تناولها من قبل الفريق العامل فهي ذات طابع أعم، بما في ذلك: (أ) المدى الذي ينبغي تناول المزادات العكسية الإلكترونية في القانون النموذجي أو اللوائح

التنفيذية أو دليل التشريع؛ و(ب) التدابير الوقائية التي ينبغي أن يرسبها القانون النموذجي لمنع المشاكل الناشئة عن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية، مثل مخاطر التواطؤ والصعوبات التي تعترض مشاركة مقدمي عروض أجنب في المزادات العكسية الإلكترونية.

الحواشي

- (١) انظر مثلاً، e-auction decision tool (متاح على <http://www.ogc.gov.uk/index.asp?id=1001034>) التابع للمكتب التجاري الحكومي في المملكة المتحدة.
- (٢) في مرحلة تجربة المزادات العكسية الإلكترونية، تحدّد بعض البلدان قائمة الجهات المشترية التي تستطيع استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الاشتراء العمومي. ففي البرازيل، مثلاً، كان استخدام المناقصات العلنية للاشتراء، في صيغتها التقليدية والإلكترونية مقتصرًا على هيئات الإدارة العمومية الاتحادية، إلا أنه بمقتضى المادة ٢ (١) من القانون الاتحادي 10.520/2002 المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (متاح على https://www.planalto.gov.br/ccivil_03/Leis/2002/L10520.htm) وُسّع نطاق استخدامها ليشمل الولايات والمقاطعة الاتحادية والهيئات البلدية.
- (٣) أنشأ المكتب التجاري الحكومي إطار المزادات العكسية (متاح على <http://www.ogcbuyingsolutions.gov.uk/RAF/default.asp>)، وهو اتفاق إطارى أبرم مع خمسة مقدمي خدمات مزادات عكسية إلكترونية بهدف توفير تلك الخدمات للقطاع العمومي.
- (٤) توفر إدارة الخدمات العامة في الولايات المتحدة هذه الخدمات من خلال مكتب جبال روكي الاقليمي (الاقليم ٨) التابع لدائرة التكنولوجيا الاتحادية. ولاستعراض الإجراءات المستخدمة في استهلال المزاد العكسي، انظر www.r8.gsa.gov/FTSWeb.nsf/0/def311033320029b87256c07004811b0?OpenDocument
- (٥) انظر مثلاً the Procurement Guidelines on Reverse Auctions of the New South Wales Government of Australia of March 2001 (متاح على <http://www.dpws.nsw.gov.au/NR/rdonlyres/ezac4yppqkqzaj5qdjgerv3aj62n4ishpa3xhofh4fdl3cqt4m7l4ibv3a2w67sslw5zuhmjpois43joel4ees4xe/Reverse+AuctionGuidelines.pdf>) the "Australian Guidelines" (المبادئ التوجيهية الأسترالية).
- (٦) المرجع نفسه.
- (٧) "Pregoeiros" بالبرتغالية.
- (٨) المدرسة الوطنية للإدارة العمومية (Escola Nacional de Administração Pública) وضعت وتدير دورة مدتها ٤٠ ساعة لمنظمي المزادات العكسية. ومن المقرر انتقاء منظمي المزادات العكسية ذوي الخصائص الكافية من حيث المبادرة والإبداع والمرونة والنزاهة والإنصاف.
- (٩) انظر مثلاً المادة ٥٤ (٣) من توجيه 2004/18/EC والمادة ٧٥ من قانون الاشتراء العمومي البولندي (Public Procurement Law of Poland) والمادة ٤ من القواعد المتعلقة بمحتويات وشروط وقيود إجراء المناقصة العلنية الإلكترونية في إجراءات إرساء العقود السلوفينية المنشورة في الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا رقم 130/2004 في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ("Slovenian Rules") (القواعد السلوفينية)).
- (١٠) انظر المادة ٥٤ (٣) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC.
- (١١) هذا الاشتراط موجود في المادة ٧٥ (١) من قانون الاشتراء العمومي البولندي.

- (١٢) يُمارس هذا في البرازيل ويُشترط في بعض مقاطعات الصين (انظر مثلاً article 14 of the Zhejiang Province (Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding) (التدابير المؤقتة لإدارة مناقصات الاشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر في مقاطعة جيجيانغ).
- (١٣) انظر مثلاً Purchase Contract Awards Act 2002 of Austria, para. 44.1 (قانون إرساء عقود الاشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢). وانظر أيضاً the Shanghai Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 14.
- (١٤) انظر مثلاً Purchase Contract Awards Act 2002 of Austria, Schedule VIII (الجدول الثالث من قانون إرساء عقود الاشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢).
- (١٥) المادة ١ من القانون رقم 10.520 المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في البرازيل.
- (١٦) انظر مثلاً the Public Procurement Law of Poland, article 75(2); and Purchase Contract Awards Act 2002 of Austria, para. 116.2-4.
- (١٧) انظر مثلاً الاشتراط الوارد في "E-auctions guidelines" (المبادئ التوجيهية بشأن المناقصات العلنية الإلكترونية) الوارد في قانون الاشتراء الحكومي، على <http://www.ogc.gov.uk/index.asp?docid=1001034>.
- (١٨) المادة ٧ من المرسوم رقم 3.697.
- (١٩) في النمسا (قانون إرساء عقود الاشتراء لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٦-٢-٤) يشترط القانون أن تُمنح الجهات المشترية إمكانية الوصول المجانية غير المقيدة إلى أي من الوثائق المتعلقة بالمناقصة العلنية، بما في ذلك وثائق الالتماس، اعتباراً من تاريخ الاشعار. ويوجد الاشتراط نفسه في البرازيل.
- (٢٠) انظر مثلاً المادة ٥٤ (٤) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC، والفقرة الثانية من المادة ٥ من القواعد السلوفينية (انظر الحاشية ٩ أعلاه)؛ والبند ٣-١-١ (أ) من المبادئ التوجيهية الإدارية للمزاد الإلكتروني المعان التابع لوزارة دفاع سنغافورة ("Singapore guidelines") (مبادئ سنغافورة التوجيهية).
- (٢١) انظر مثلاً المادة ٤٤ من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC أو الفقرة ١١٦-٧ من قانون إرساء عقود الاشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢.
- (٢٢) انظر مثلاً the Shanghai Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding.
- (٢٣) انظر مثلاً المادة ٧٦ من قانون الاشتراء البولندي التي تجعل مشاركة مقدمي العروض في المزاد العكسي الإلكتروني خاضعة لامتثالهم للشروط الإجرائية المنطبقة على المشاركة التي قد تتضمن الإثبات المسبق للأهلية.
- (٢٤) Sistema de Cadastro de Fornecedores (سجل المقاولين/الموردين المركزي) نظام التسجيل الموحد التابع للحكومة الاتحادية (نظام SICAF).
- (٢٥) بينما الحد الأدنى هو ثلاثة مشاركين، لا يوجد حد أقصى.
- (٢٦) في الفترة السابقة للمناقصة العلنية، لا يثبت مقدمو العروض المسجلون قبل فتح المناقصة إلا أنهم يفون باشتراطات الأهلية (عن طريق الطباعة عادة في المكان المخصص ذاكرين أنهم يدركون تماماً اشتراطات الأهلية وأهم مؤهلون تماماً).
- (٢٧) المادتان ٢٠-٧ و ٢١ من المرسوم 3.697. هناك أيضاً كتيبات أدلة تشرح الإجراءات لمنظم المزاد العكسي وللموردين. ويقتصر تقييم المؤهلات اللاحق للمناقصة العلنية على التحقق من المعلومات القانونية والاقتصادية

والمالية الخاصة بالشركة وامتثالها الضريبي وامتثالها لاشتراطات إضافية يحتمل ورودها في الاشعار بالمناقصة. وإذا ما طُلبت كفالات، يجري التحقق من ذلك أيضا. ومن ناحية الممارسة العملية، يتم معظم التقييم بالاتصال الحاسوبي المباشر بحيث يمكن لمنظم المزايدة العكسي أن يصل إلى معظم المعلومات المطلوبة من نظام "SICAF" وقواعد البيانات الحكومية الأخرى (المرسوم رقم 3.555 يسمح صراحة للجهة المشترية بأن لا تطلب دليلا ورقيا عن المؤهلات الضريبية). وهناك تطبيقات خاصة تسمح بعملية الاتصال الحاسوبي المباشر هذه التي يتعين على منظم المزايدة العكسي والفائز أن يقوموا بالتسجيل عليها فور إعلان العرض الفائز. ويجوز لمقدمي العروض الآخرين أن يواصلوا التسجيل ويروا تبادل المعلومات ولكنهم لا يستطيعون المشاركة في عملية التقييم. ويقول مؤيدو النظام إن التقييم السابق للمناقصة العلنية يعجل العملية إلى حد كبير، إذ لا يبقى هناك مجال كبير للشكاوى العبية ولا تضطر الجهة المشترية إلى أن تنظر في شكاوى على أساس عدم الأهلية قبل المناقصة العلنية.

(٢٨) للحصول على العضوية، يقوم الموردون بملاء استمارة المعلومات وتقديمها بالاتصال الحاسوبي المباشر وبالتسجيل في قاعدة البيانات الموجودة في مراكز الاشتراء العمومي. ويتوجب على الموردين عندئذ أن يقدموا إلى مراكز الاشتراء الوثائق الأصلية والنسخ طبق الأصلية من الوثائق التالية: (أ) الرخص التجارية وشهادات الرمز التنظيمي؛ و(ب) شهادات تسجيل الضرائب؛ و(ج) التقارير المالية عن السنة السابقة؛ و(د) شهادات الأهلية ذات الصلة؛ و(هـ) حسابات البريد الإلكتروني؛ و(و) الوثائق الأخرى التي يطلبها مركز الاشتراء. ولدى تلقي وثائق الطلب، يفحصها مركز الاشتراء ويقرر خلال الفترة الزمنية التي حددها القانون ما إذا كان سيتم منح العضوية للمورد (انظر articles 7-9 of the Shanghai Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding; and article 11 of the Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding). (المواد ٧-٩ من التدابير المؤقتة لإدارة مناقصات الاشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر في شنغهاي والمادة ١١ من التدابير المؤقتة في منطقة شونني في بيجين).

(٢٩) انظر the Zhejiang Province Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 8; the Shanghai Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 6; and the Xuzhou City Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 8.

(٣٠) الفقرة ٢٣-٨ و٩ من قانون إرساء عقود الاشتراء لسنة ٢٠٠٢.

(٣١) الفقرة ٢٣-٨ من قانون إرساء عقود الاشتراء لسنة ٢٠٠٢ تتناول المناقصات العلنية ذات العدد غير المحدود من المشاركين وتنص على أن جميع مقدمي الطلبات المؤهلين الذين جرى انتقاؤهم من عدد غير محدود من منظمي المشاريع الذين دُعوا علنا لتقديم طلباتهم للمشاركة يسمح لهم بالمشاركة في المناقصة العلنية، بينما الفقرة ٢٣-٩ التي تتناول المزايدات العكسية الإلكترونية ذات العدد المحدود من المشاركين تنص على أنه لا يسمح إلا لمقدمي الطلبات الذين جرى انتقاؤهم من عدد غير محدود بالمشاركة. ويجب أن يُقدّم إثبات الأهلية وقت القبول في المناقصة العلنية كأقصى موعد (الفقرة ٥٢-٣).

(٣٢) الفقرة ١١٦-٥-٩ من قانون إرساء عقود الاشتراء لسنة ٢٠٠٢. يتعين أن تسجل نتيجة التقييم أو الانتقاء، بما في ذلك أسباب دعوة من دُعي وتُفتح سجلات الطلبات من أجل الكشف عليها. والجهة المشترية ملزمة بأن تقوم بدون تأخير بإبلاغ مقدمي الطلبات غير المقبولين في المزايدة العكسي الإلكتروني، بما في ذلك معلومات عن أسباب ذلك الرفض، ما لم تكن تلك المعلومات تتعارض مع المصلحة العمومية أو المصالح التجارية المشروعة للشركات أو تلحق الضرر بالمنافسة الحرة والعادلة.

- (٣٣) مثال ذلك أن القانون الحكومي رقم ٢٠ في رومانيا ينص، في سياق الاشتراء الإلكتروني، تطبيق مبدأ عدم التمييز، بما في ذلك بالنسبة إلى جنسية مقدم العرض (المادة ٢ (أ) ولكن على أساس المعاملة بالمثل (المادة ٨).
- (٣٤) الفقرة ١١٦-٥ من قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢. يتعين إبلاغ من جرى الإثبات المسبق لأهليتهم أو انتقاؤهم بذلك على الفور بواسطة البريد الإلكتروني.
- (٣٥) انظر مثلاً المادة ٥٤ (٤) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18-EC. يتعين إرسال الدعوات إلى جميع المدعوين في نفس الوقت بالوسائل الإلكترونية.

(٣٦) Article 54(4 and 5) /EC of Directive 2004/18/EC See also the Slovenian Rules articles 5 and 6 (انظر الحاشية (٩) أعلاه).

- (٣٧) الفقرة ١١٦-٢-٤ من قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢. يجب أن تتضمن قواعد المناقصة العلنية على الأقل ما يلي: (أ) اشتراطات التسجيل وإثبات الهوية؛ و(ب) إجراءات المناقصة العلنية (ولا سيما الحد الأدنى بين العروض)؛ و(ج) وقت بدء المناقصة العلنية وطرائق إنفاذها؛ و(د) حقوق الاستخدام والاستغلال؛ و(هـ) أسباب الاستبعاد؛ و(و) الآجال القصوى؛ و(ز) الموقع الشبكي الذي ينشر فيه العرض الأدنى الحالي أو ينشر فيه عن إرساء العقد استناداً إلى أكثر مقدمي العروض فائدة من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛ و(ح) المعلومات التي ستتاح لمقدمي العروض أثناء المناقصة العلنية ووقت/مرحلة المناقصة عندما تجري إتاحتها؛ و(ط) الموقع الشبكي الذي ستتاح عليه تلك المعلومات؛ و(ي) أي مبلغ أودع، إن وجد.
- (٣٨) المادتان ٧-٤ و ٧-٦ من المرسوم رقم 3.697 قبل تعديلهما، تنصان على استبعاد مرحلة تقييم مقدمي العروض الذين كانت الأسعار الأولية المقدمة أعلى من أدنى سعر أولي مقدم بنسبة مئوية معينة مقرر سابقاً. بيد أن تلك الأحكام حُذفت لأنها لا تعزز المنافسة.

- (٣٩) مبادئ سنغافورة التوجيهية (انظر الحاشية ٢٠ أعلاه) تقتضي أن يوقع مقدمو العروض اتفاق عرض/ترخيص وأن يخضعوا لدورة تدريبية كشرط مسبق للمشاركة في مزاد عكسي إلكتروني. ورغم عدم وجود اشتراط بشأن التدريب فيما يتعلق بمناقصة علنية معينة في البرازيل، جرى وضع طريقة عامة للتعليم وأدلة وجهاز محاكاة حاسوبي لمستخدمي المزادات العكسية الإلكترونية المختلفين (انظر <http://www.comprasnet.gov.br/>).
- (٤٠) بمقتضى القانون، مثال ذلك في النمسا، الفقرة ١١٦-١٠ (٤) من قانون إرساء عقود الإشتراء لسنة ٢٠٠٢.
- (٤١) انظر الفقرة ١١٦-٢ من قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢ التي تنص على أنه يجب أن لا يبدأ المزاد العكسي الإلكتروني قبل انقضاء يومي عمل بعد الاعلان على شبكة الإنترنت؛ والقانون البرازيلي رقم 10.520 الذي ينص على ٨ أيام على الأقل بعد توجيه الاشعار بالمناقصة العلنية؛ والمادة ٥٤ (٤) من توجه الاتحاد الأوروبي رقم 2004/18/EC الذي ينص على أن المزادات العكسية الإلكترونية لا يجوز أن تبدأ قبل مضي يومين بعد التاريخ الذي ترسل فيه الدعوات؛ والمادة ٧٦ (٤) من قانون الإشتراء العمومي البولندي التي تشير إلى فترة انتظار مدتها خمسة أيام بين توجيه الدعوة وفتح المناقصة العلنية.

(٤٢) المادة ٥٤ (٧) من توجه الاتحاد الأوروبي 2004/18-EC.

- (٤٣) قانون إرساء عقود الإشتراء لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٦-١٠ (٤). بعد وقف المناقصة العلنية مباشرة، تُرسل أسباب الوقف على العنوان الشبكي المبين في قواعد المناقصة إلى مقدمي العروض الذين كانوا آخر من شارك في المناقصة (الفقرة ١١٦-١١).

(٤٤) المرسوم 3.697.

- (٤٥) كان تقدير منظّم المناقصة العلنية موضع انتقاد من بعض المحللين وكذلك من المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف التي تفضّل نظاماً مؤتمتة كلياً مع تدخل بشري ضئيل إن كان لا بد منه.

- (٤٦) انظر مبادئ سنغافورة التوجيهية (انظر الحاشية ٢٠ أعلاه)، الباب ٣-١-٢ (ب).
- (٤٧) مثال ذلك أنه بمقتضى المادة ١ (٧) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC، تعرّف "المناقصة العلنية الإلكترونية" بأنها عملية متكررة يستخدم فيها جهاز إلكتروني لعرض أسعار جديدة و/أو قيم جديدة. ومع أن "الجهاز الإلكتروني" غير معرف، فهو يعني ضمنا وسيلة إلكترونية معروفة في المادة ١ (١٣) من التوجيه نفسه بأنه استخدام معدّات إلكترونية من أجل التجهيز (بما في ذلك التكتيف الرقمي) والتخزين للبيانات المرسلّة والموجهة والمتلقاة سلكيا وراديويا وبالوسائل البصرية وبأي وسائل كهربائية مغنطيسية أخرى.
- (٤٨) انظر Arrowsmith S., "Electronic reverse auctions under the EC public procurement rules: current possibilities and future prospects," 11 Public Procurement Law Review, No.6, 2002, pp. 299-330 (originally prepared for Achilles Information Ltd.).
- (٤٩) Article 36(4) of Government Ordinance No. 20 of 24 January 2002.
- (٥٠) انظر قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٦-١٠ (٤) والمادة ٧٩ (٤) من قانون الإشتراء العمومي البولندي.
- (٥١) انظر مثالا قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢. الفقرة ١١٦-١٠ (٤).
- (٥٢) انظر Kennedy-Loest C. and Kelly R., "EC competition law rules and electronic reverse auctions: a case for concern?", 2003, 12 PUBLIC PROCUREMENT LAW REVIEW, No.1, pp. 28-30.
- (٥٣) المادة ٥٤ (٦) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC تقتضي أن ترسل السلطات المتعاقدة فورا إلى جميع مقدمي العطاءات معلومات كافية تمكنهم على الأقل من التأكد من "ترتيبهم النسبي" في أي وقت. وترد الأحكام نفسها في النمسا (قانون إرساء عقود الإشتراء لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٨-٣).
- (٥٤) انظر قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرتان ١١٧-٢ و ١١٨-٣؛ والمادة ٥٤ (٦) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC؛ والمادة ٧٩ (٣) من قانون الإشتراء العمومي البولندي.
- (٥٥) انظر مثالا قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٧-٢.
- (٥٦) انظر مثالا the Shanghai Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding. ويفيد محللون لقواعد قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي بأن من المفضل، خلال المناقصة العلنية، بيان الترتيب الاجمالي بدلا من الأسعار من وجهة نظر قانون المنافسة. انظر Kennedy-Loest C. and Kelly R., "EC competition law rules and electronic reverse auctions: a case for concern?", 2003, 12 PUBLIC PROCUREMENT LAW REVIEW, No.1, p. 29.
- (٥٧) المرسوم رقم ٢٠٠١-٨٤٦، المادة ١.
- (٥٨) قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٨-٣ والمادة ٥٤ (٦) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC.
- (٥٩) تعتبر المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف أن الدردشة توفر إمكانية حدوث أنشطة احتيالية، مثل الايحاء بالسعر والفساد. ويتمثل موقف المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف، الذي أرسل إلى الأمانة، في أنها لا تقبل، في العمليات التي تمولها، بأسلوب الدردشة وتشترط المناقصة العلنية المؤتمتة كليا بدون مشاركة ممثل فردي لحكومة.
- (٦٠) انظر قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٦-١٢، والمرسوم البرازيلي رقم 3.697؛ والمادة ٥٤ (٦) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC؛ والمادة ١ من المرسوم الفرنسي رقم ٢٠٠١-٨٤٦؛ والباب ٣٦ (٢) من القانون الحكومي الروماني رقم ٢٠.

- (٦١) في البرازيل، ينص النظام على رقم تعريفى لمقدمي العروض لكي يتمكن منظّم المزاد العكسي من مراقبة تلقي العروض من مختلف مقدميها ولكن دون أن يتمكن من معرفة هويتهم الفعلية. وتكون لمقدمي العروض أنفسهم معلومات كافية لكي يعرفوا أدنى سعر فحسب وأن يعرفوا إن كان هو سعرهم أم لا.
- (٦٢) انظر article 7 of the Slovenian Rules (see above, footnote 9); and Government Ordinance No. 20 of Romania, section 36(5).
- (٦٣) انظر مثلاً قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٦-١٢.
- (٦٤) المادة ١١ من المرسوم 3.697.
- (٦٥) مثلاً، بمقتضى المادة ٤٣ من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC.
- (٦٦) انظر مثلاً قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٦-١٣.
- (٦٧) تشتمل المعلومات المنشورة على ما يلي: (أ) الاسم والتفاصيل الأخرى عن مقدمي العروض والمنظمة المشترية؛ و(ب) الأصناف موضوع الاشتراء وسعر الوحدة المدرج في الميزانية لكل منها؛ و(ج) السعر الأولي المقترح في كل العروض؛ و(د) وقت بدء دورة المزاد العكسي ووقت إيقافها وفترات التعليق؛ و(هـ) جميع القرارات التي اتخذها منظّم المزاد العكسي؛ و(و) الاتصالات المتبادلة بين مقدمي العروض ومنظّم المزاد العكسي في "الدرشة"؛ و(ز) الشكاوى المقدّمة، إن وجدت، والقرارات المتخذة بشأنها؛ و(ح) التوضيحات المطلوبة والمقدّمة؛ و(ط) البيانات الكاملة عن إجراءات المقاضاة وأي إجراءات سيجري تناولها فيما بعد، مثل اختبار العينات.
- (٦٨) القانون 10.520 والمرسوم 3.697. خاصية بارزة أخرى من خصائص النظام البرازيلي موجودة في المادة ٤ من المرسوم وتفيد بأنه يجوز لمنظّم المزاد العكسي أن يتفاوض بشأن السعر مباشرة مع مقدّم العرض الفائز أو مع أفضل مقدّم عرض يليه إذا جُرد الأول من الأهلية إذا لم يكن منظّم المزاد العكسي راضياً عن أدنى عرض ورد في المزاد العكسي الإلكتروني (الفقرتان الحادية عشرة والسادسة عشرة). ولا تفرض اللوائح أي حد على السعر الذي يمكن التفاوض بشأنه ولكن لا يسمح فيها بالتسعير غير الواقعي فحسب. بيد أنه يحق لمقدم العرض الفائز أن يرفض خفض السعر المقدم في المزاد العكسي الإلكتروني ولا يسمح لمنظّم المزاد العكسي أن يجرد مقدّم العرض من الأهلية لذلك السبب. وقد شكك بعض المحللين في جدوى هذا الإجراء كما إنه لم يستخدم كثيراً في الممارسة العملية.
- (٦٩) انظر مثلاً في الصين the Shanghai Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, articles 22 and 27; the Shenzhen City Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 31; the Zhuhai City Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 29; and the Hefei City Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 25.
- (٧٠) انظر في الصين the Shanghai Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding", article 19; and the Zhejiang Province Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 22.
- (٧١) الباب ٣-١-٢ (ج) من مبادئ سنغافورة التوجيهية (انظر الحاشية ٢٠ أعلاه).
- (٧٢) انظر مثلاً في الصين the Liuzhou City Rules of Implementation for Public Procurement through Online Procurement, article 19. ويسمح النظام البرازيلي لنظم المزاد العكسي بأن يتصل بمقدم ثاني أدنى عرض إذا جُرد مقدّم العرض الفائز من الأهلية أو اعتبر العرض غير مقبول أو لا يستجيب للمتطلبات. وإذا لم يكن مقدّم ثاني أدنى عرض مسجلاً في النظام، يجري منظّم المزاد العكسي اتصالاً بواسطة البريد الإلكتروني

لمواصلة الإجراء. وفي حالة التجريد من الأهلية أو رفض مقدّم العرض الثاني تقديم البضائع أو الخدمات بسعر الفائز الأصلي، يجري الاتصال بمقدّم العرض الأدنى التالي إلى أن يتم إرساء العقد. وإذا لم يوافق أحد، ألغى المزاد العكسي الإلكتروني.

(٧٣) انظر في الصين the Shanghai Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 22; the Shunyi District of Beijing Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 20; and the Liuzhou City Rules of Implementation for "Public Procurement through Online Procurement", article 22

(٧٤) وفقا لما أبلغت به الأمانة أثناء المشاورات مع الخبراء، يمكن لفرض اشتراط العروض الملزمة أن يُعتبر أداة فعالة ضد إساءة الاستعمال المحتملة للمزاد العكسي الإلكتروني، كما في حالة مقدمي العروض "الوهميين" أو أعضاء "كارتل" يمكن أن يُيقوا السعر مرتفعاً بصورة مصطنعة.

(٧٥) انظر مثلاً قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٦-١١.

(٧٦) انظر مثلاً the Working Procedure for Online Procurement Bidding (Office Equipment), article 6, under the Zhejiang Province Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding

(٧٧) بمقتضى التدابير المؤقتة لإدارة الإشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر في شنغهاي لا يفشى إلا أسم مقدّم العرض الفائز بينما لا يفشى السعر الفائز.

(٧٨) انظر مثلاً، the Public Procurement Law of Poland (article 80(2)); and, in China, the Zhejiang Province Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 22

(٧٩) انظر المادة ٥٤ (٨) من توجيه الاتحاد الأوروبي 2004/18/EC

(٨٠) انظر قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١٠٠-٢.

(٨١) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠-١.

(٨٢) انظر مثلاً the Shanghai Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 17; and the Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding of Shunyi District of Beijing, article 15

(٨٣) انظر مثلاً the Zhejiang Province Interim Measures for the Management of Online Public Procurement Bidding, article 22

(٨٤) انظر قانون إرساء عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ٢٠ (١٣ أ' ٢).

(٨٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠-٤.

(٨٦) قرار المراقب المالي العام في الولايات المتحدة، الملف رقم B-288653، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، متاح على <http://archive.gao.gov/legald425p10/a02467.pdf>

(٨٧) انظر أيضاً Nash R.L., and Cibinic J., "Oversight of procurements: delayed addendum," vol. 16, No.1, NASH & CIBINIC REPORT 1 (West/Thomson, January 2002)